نص الكلمه التي تم المشاركه بها في الندوه
المقامه تحت رعاية

السيد الأستاذ الدكتور / أحمد أحمد جويلى
وزير التموين والتجاره الداخليه

عن

حماية المستهلك والصناعه الوطنيه

والتي إنعقدت يوم ١٩٩٤/١١/٢٢

مقدمه من
دكتور مهندس / نادر رياض

- عضو مجلس إدارة اتحاد الصناعات المصريه - غرفة الصناعات الهندسيه
- عضو مجلس إدارة الغرفه التجاريه المصريه - شعبة المستثمرين
- عضو مجلس إدارة جمعية حماية الملكيه الصناعيه والفكريه
- عضو مجلس إدارة الجمعيه الأوروبيه المصريه للتنميه الأقتصاديه والأجتماعيه
- رئيس مجلس إدارة شركة باڤاريا مصر

بادىء ذى بدء أود أن أستهل كلمتي الموجزة بتوجيه الشكر لسيادة الدكتور أحمد أحمد جويلى وزير التموين والتجاره الداخليه ومضيفنا لهذه الندوه التى ضمت هذه النخبه الممتازه من الخبراء المتخصصين وذلك لمبادرته المتميزه والتي أتت في وقت قصير بإيجابيات ملموسه أخص بالذكر منها المظاهر الإيجابيه التاليه :

أ - إنه حرك المياه الراكده التي أحاطت بمسيرة الصناعه المصريه التقدميه والقطاع التجاري المنضبط وأوشكت أن تعوق حركتها وتعطل من مسيرتها .

ب - إنه فتح الباب أمام رياح التغيير لتحجيم كثير من السلبيات التي استشرى خطرها من ممارسات منفلته وأنشطه عشوائيه إنتشرت في الشارع المصري .

جـ - قبول التحدى ومواجهة العاصفه إرساءً لمبدأ إنه لن يصح إلا الصحيح وإن ماعدا ذلك عليه أن يعدل أوضاعه لأنه لا يوجد حل بديل .

د - المدلول التقدمي الذي ترسخ هذه الندوه من مفاهيمه وأهمها ديمقراطيه المشاركه في مواجهة السلبيات بدلاً من ديمقراطية التمثيل .

ومن هذا المنطلق يجب أن يكون واضحاً وبعيداً عن كل لبس أن :

مواجهة الغش التجاري والصناعي هي قضية كل مواطن ، وأن وزارة التموين لا تقف وحدها في مواجهة ذلك وانما يظاهرها ويدعمها تأييد شعبي كامل .

كما يجب أن يكون واضحاً أن :

حماية المستهلك المصري ،... وتشجيع الصناعه الوطنيه ،... ودعم الإقتصاد القومي ... هي قضيه واحده ... وكل لا يتجزأ .

نظره علي الواقع الذي يحكم الشارع التجاري والصناعي في مصر الآن :

لا شك أن المرحله الحاليه تشهد إيجابيات وإنجازات كبيره بلورت مقدمة لنهضة صناعيه وطنيه غير مسبوقه من قبل تعلق عليها الدوله الآمال العريضه في نمو حركة صناعيه تقديميه وقادره علي صنع المتغيرات اللآزمه والكافيه للتعامل مع الأسواق العالميه وأثبات الذات في المحك الدولي ، كما أنه من الإيجابيات أيضاً تكون ما يسمي بالشخصيه المعنويه للمجتمع الصناعي والأقتصادي التي استطاعت مؤخراً أن تشارك إيجابياً في صنع الأحداث بعد أن تعدت مرحلة المشاركه في الرأي .

إلا أن الأمر لا يخلو من مظاهر عديده للسلبيات التي لا تقل حجماً عن تلك الإيجابيات بل أصبحت تشكل خطراً يهدد تلك الإيجابيات ذاتها ، ويتمثل ذلك في الأنشطه العشوائيه والممارسه السلبيه التي يحرص عليها أصحابها سواء في المجال التجاري أو الصناعي بالنظر لما تدره تلك الأنشطه من عائد كبير توفره من خلال ممارسات الأنشطه مجهولة الهويه من تسويق وتصنيع لبضائع مغشوشه أو تالفه أو إعادة لتصنيع المكهن والمستعمل من المكونات .

الأميه المهنيه :

يعزى السبب الرئيسى لانتشار تلك الممارسات الغير منضبطه والعشوائيه بظاهرة تفشى الأميه المهنيه والحرفيه بين قطاعات كبيره من الصناع والتجار ليس فقط علي المستوي الأدني منها وأنما تعدي ذلك للأسف ليصل الي الممارسات كبيرة الحجم . وهذه الأميه المهنيه لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأميه التعليميه لأن من يجهل القراءه والكتابه قد يكون ناجحاً في مختلف أوجه النشاط والأمثله علي ذلك كثيره الا أن الأميه المهنيه لا عذر لها فهي تؤدي بصاحبها لتعمد إغفال الالتزامات المهنيه والحرفيه التي يقتضي ممارسة نشاط بعينه إتباعها .

فعلي المستوي الفردى نرى كل يوم سائق التاكسى الذى لا يلتزم بالتعريفه المقرره بل ويسمح لنفسه بأختيار ورفض توصيل الزبائن طبقاً لقواعد يرتضيها لنفسه ، وعلي المستوي التجاري نشاهد كل يوم محلات تجاريه تتكلف ملايين الجنيهات وتحوي بضائعاً تتكلف ملايين أخرى الا أنها لا تتجة لتأهيل العاملين فيها تأهيلاً تخصصياً يتمشى مع نوعية السلع المتداول فيها بل قد لا تشترك عنهم في نظام التأمينات الإجتماعيه وكثيراً ما تدار تلك المحلات الضخمه دون دورة مستندات سليمه من أذون دخول وخروج للبضائع وإصدار فواتير تحمل توصيف البضائع وصفاً يحدد مصدرها ونوعيتها

وماركتها ، الأمر الذى يصعب معه توفير حماية لحقوق المستهلك في حالة عدم مطابقة البضاعه أو الشكوي بشأنها ويتعدي ذلك الي اهدار حق الدوله في متابعة تلك الأنشطه ومايترتب عليها من ضرائب ورسوم .

أما في نطاق الحديث عن المواد الغذائيه ، والأزمه هنا لا تزال محتدمه في مجال اللحوم المستورده ، فأن الحديث يدور اليوم حول نسبة الدهون ووجود السائل الإنفصالي ونسبة التلوث البكتريولوچي كما لو كان ماعدا ذلك يقل أهمية ، بينما حديث العالم يدور حول إختبار نسب الهرمونات والمضادات الحيويه التى أعطيت لحيوانات الذبح خلال فترة حياتها كمؤشر حقيقى لتأثيرها علي صحة الأنسان .

وفي مجال الحديث عن لبن الأطفال فأن العالم يتحدث اليوم عن ضرورة تقديم شهادات يعتد بها تمثل سجلاً لمدخلات جسم حيوانات اللبن من مياه وأعلاف وضرورة أن تكون خاليه من المبيدات والكيماويات والحشرات وذلك في سجل يومي يخص كل حيوان يثبت فيه ايضاً الأنتاج اليومي من الألبان .

هذا في الوقت التي أتت لنا الصحف مؤخراً بأخبار عن حالات تسمم بمدارس الأطفال بسبب تناول وجبات من الجبن الرومى تم توريدها لتلك المدارس عن طريق متعهدين تلك حرفتهم ولا حرفة لهم سواها . أي أنه في الوقت الذي يبني البعض فيه المدارس بجهود ذاتيه مشاركه منهم في ازالة آثار الزلزال فأن تلك الأيادي البيضاء الطاهره تعترضها أياد أخري سوداء ملوثه تنحرف بمقصدها عن غايتها وتفسد عليها نتائجها المرجوه .

هذه الأمثله وغيرها من حالات للغش والفساد التجاري والصناعي أصبحت تشكل تهديداً واضحاً للأقتصاد الوطني وصحة الأنسان المصري بل وتهز ثقة المواطن في دور الدوله من توفير للأحتياجات الأساسيه لهذا المواطن بمنأي عن مغبة الغش والأستغلال .

هذا في الوقت الذي لانستطيع فيه إلا أن نكون جزءأمن النظام العالمي حيث لا نملك أن ننفصل عنه وعلينا أن نتعامل معه بنفس اللغه وبالدرجه من النديه ، فأن هذا العالم الخارجي يفرض علي صادراتنا من الأقطان الا تكون قد سبق معاملتها معاملة كيميائيه ويفرض علي صادراتنا من الملبوسات إثبات أن طباعتها لاتؤثر علي جلد الأنسان بأي تأثيرات ضاره خصوصاً ملبوسات الأطفال وملبوسات النوم .

ومن هنا فأن النشاط التصديري لن يمكن له أن ينمو ويتعاظم علي المستوي الخارجي الا اذا طبقت شروطاً ومواصفاتاً مماثله علي المنتجات المحليه لأن التصدير في حد ذاته ليس سوي مرحله متقدمه من التطور الأنتاجي يبدأ محلياً بالداخل .

كما أن أحداً منا لن يوافق طواعيه أن تصبح مصر مستقراً للواردات التي تشكل في بلادها بضائع غير مطابقه للمواصفات يمنع تداولها في بلادها فلا يبقي أمامها إلا أن تشق طريقها الي بلادنا .

إن مستقبل مصر يكمن في النشاط السكاني لأبنائها والذي يعتمد اساساً علي القدره علي الأتيان بقيمة مضافه حقيقيه علي الخامات يقبلها العالم ، إذ أن تصدير الخامات دون تصنيع لن يصنع مستقبل مصر .

حماية المستهلك في مصر :

يجب أن يكون معلوماً أن تكون جمعيات لحماية المستهلك تعمل تحت مظلة مجلس أعلي لحماية المستهلك هي حلقه من حلقات ثلاث لا بد أن تتكامل لتحقق الهدف منها وهو الشرط اللازم والكاف لذلك الا وهي :

أولاً : تكوين جمعيات حماية المستهلك:

لايوجد سبب يمنع من إطلاق السماح بتكوين جمعيات حماية المستهلك علي اختلاف تكويناتها واتجاهاتها طالما أنها تعمل تحت مظله رشيده لمجلس أعلي لحماية المستهلك يحمي هذه التجربه من الشطط أو الهوي وعلي المجلس الأعلي لحماية المستهلك أن يتلقي تقارير تلك الجمعيات ويفحصها ويمحصها ويعيد النظر في بعضها طبقاً لما يراه وقد يصرف النظر عن بعضها اذا خلت من بعض الجوانب التي يطمئن اليها ويكون من اختصاص المجلس الأعلي لحماية المستهلك منفرداً إتخاذ القرارات المتعلقه بالنشر اوإصدار مجلات أو نشرات حماية المستهلك والتي تتعلق بالأعلان عن نقص

في جودة السلع أو نتائج اختبارات المقارنه بين سلع وبعضها والتحذير من سلع معيبه والأعلان عن أسماء افراد يقومون بالغش أو سلع يثبت أنها مغشوشه لما لهذا الأمر من محاذزير وتبعات لا يمكن الخوض فيها الا طبقاً لشروط دقيقه يضعها المجلس الأعلي لحماية المستهلك بدقه وإحساس بالمسئوليه

ثانياً : مواثيق الشرف :

يجب أن تستحث اتحادات الغرف التجاريه واتحادات الغرف الصناعيه والنقابات المهنيه علي الاسراع بوضع مواثيق شرف تضم الممارسات المسموح بها وتلك المحظور العمل بها بين ابناء تلك المهن والحرف مما يشكل الخط الأساسي للتعامل في الأنشطه الصناعيه والتجاريه والخدميه والمهنيه ، موضح بتلك المواثيق العقوبات المتدرجة في حالة مخالفة ذلك والتي قد تصل لحد الشطب من سجل النشاط .

ثالثاً : قوائم الأنشطه والأعمال :

يجب اصدار قوائم تضم الأنشطه والأعمال علي مختلف مستوياتها موضح بها البيانات الأساسيه لتلك الأنشطه وأسماء اصحابها بحيث تصبح المرجع الرئيسي للتعريف بتلك الأنشطه بأعتبارها أنشطه مشروعه ولها سابقه أعمال ودرجات من الخبره تبين ذلك ، وتقبل تلك القوائم التحديث السنوي من إضافة لانشطه تستجد وحذف لأنشطه توقفت وشطب لأنشطه مخالفه وهو امر علي بساطته لازال يجد معارضه من بعض من لا يرضون بالوضوح .

مما سبق فأننا نؤيد الرأي الآخذ بأهمية سرعة الأنتهاء من تشكيل تلك الحلقات الثلاث بصوره متكامله لأن نقص أحدها سيؤدي بالقطع لعدم إحكام تطبيق سياسه توجيه الأنشطه للتمسك بالأنضباط ومسايرة الخط القويم في ممارسه نشاطها .

ختاماً أكرر الشكر لكل الزملاء الذين أثروا الندوه بأفكارهم ودراساتهم وكلماتهم القيمه ونخص بالشكر السيد الأستاذ الدكتور أحمد أحمد جويلي وزير التموين والتجاره الداخليه ومعاونيه الذين اتاحوا لهذه الندوه أن تتم بهذه الصوره المشرفه وتضم هذه النخبه الممتازه من الطاقات المتخصصه .